

### المحاضرة الثالثة : نبذة عن النظام السياسي الملكي في بلاد مصر القديمة

كان نظام الملكية المطلقة هو الصيغة التي اتخذها نظام الحكم في مصر خلال العصر الفرعوني منذ بدايته وحتى النهاية ، ويقوم هذا النظام على أساس تركيز كل السلطات في يد الملك، غير أنه لما كان من المستحيل على الملك أن يباشر السلطات جميعها بنفسه كان طبيعياً أن يفوض غيره في مباشرتها، وأن يستعين لمساعدته في إدارة شئون البلاد بعدد من الموظفين الذين كانوا يعدون خداماً وتابعين له ، وقد أدت ضرورة الاستعانة بموظفين إلى وجود أجهزة إدارية مركزية و إقليمية ونستعرض فيما يلي الأسس التي قام عليها نظام الحكم والإدارة فنتكلم عن الملك ثم عن الوزير والموظفين والإدارات المتخصصة والحكم المحلي:

**أولاً: الملك** : إن نظام الحكم اتخذ، في مصر الفرعونية على الدوام ، صورة الملكية المطلقة ، فقد ساد الاعتقاد في إلهية الملك شطراً عظيماً من التاريخ المصري ، واحتكر مختلف السلطات وفيما يلي نتحدث أولاً عن الطابع الإلهي للملك ، ثم عن سلطته المطلقة، وأخيراً عن القيود التي تحد من إطلاق هذه السلطة.

**1 - ألوهية الملك:**

لم يكن يعد، خلال الشطر الأكبر من العصر الفرعوني ، أسنانا كسائر البشر وإنما كان يعد ابناً للإله ومن ثم إلهاً بنفسه ، وكان الناس يتحاشون ما استطاعوا ذكر الاسم المقدس للملك، وبدلاً عنه كانوا يقولون مثلاً الآلهة أو الحاكم أو على الأخص جلالته كذلك كان الملك يلقب بالإله الطيب ، وبعد موته كان يشار إليه بأنه الإله العظيم . وقد برزت عقيدة تاليه الفراعنة منذ العصر القديم، ويرى بعض الباحثين أن هذه العقيدة هرت بهدف ترسيخ دعائم الوحدة بين القطرين، فقد لاقى ملوك الأسترتين الأولى والثانية الكثير من الصعاب في سبيل إقرار هذه الوحدة والمحافظة عليها. وكان مرد هذه الصعاب إلى انتماء هؤلاء الملوك إلى الصعيد ونظر أقاليم الوجه البحري إليهم بوصفهم غزاة، فادعي الملك أنه الابن الشرعي لإله الشمس "رع". ولتأكيد انتساب الفراعنة إلى الآلهة لجأ الكهنة، في بعض العصور، إلى تجسيم هذه البنوة وتصويرها في صرة بنوة مادية حقيقية، وطبقاً لهذه العقيدة كان اله الشمس يتقمص جسد الملك الحاكم، ويدخل من ثم ليضطجع مع الزوجة الأولى العظيمة فينجب البذرة الإلهية التي تصبح فيما بعد الفرعون المقبل .

و طبيعة الملك الإلهية هي أساس سلطته المطلقة، فإذا كان الملك إلهاً وجب ألا تكون لسلطته حدود، فهو يملك كل شيء وهو قادر على كل شيء، لكن هذه الطبيعة الإلهية، وأن منحت الملك سلطة مطلقة، تحمل بين طياتها تقييداً من نوع خاص لهذه السلطة ، فالعدل من صفات الآلهة وإذا كان الملك إلهاً وجب أن يكون عادلاً .

**ب- سلطات الملك :**

قلنا من قبل أن فرعون كان مستقر السلطات جميعها، ففي يديه تتركز السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى

السلطة الدينية، فالفرعون هو الرئيس الأعلى للدولة وهو مشرعها وهو القاضي الأعلى فيها وهو كاهنها الأكبر .

وهو بوصفه الرئيس الأعلى للدولة يعلن الحرب ويعقد المعاهدات مع الدولة الأجنبية، وهو الذي يرسل إليها الرسل ويستقبل منها الوفود، وهو القائد الأعلى للجيش، وفي كثير من الأحيان لم تكن قيادة فرعون للجيش مجرد قيادة رمزية أو نظرية بل كانت قيادة فعلية حقيقية، فكثيرون هم الفراعنة الذين ساروا على رءوس جيوشهم وخاضوا بهم المعارك، والملك هو الذي يعين الموظفين ويرقيهم والموظفون مجرد تابعين له يسألون أمامه عن أعمالهم وله الحق في تأديبهم .

والملك هو كما رأينا مستقر السلطة التشريعية، فهو وحدة صاحب الحق في إصدار المراسيم والقوانين، قد يفوض الملك في بعض الأحيان، وزيره في ممارسة هذه السلطة، لكن الوزير يمارسها تحت إشرافه، ومما يدل على أن الملك كان يباشر بنفسه أحياناً سلطته التشريعية ما جاء في مقدمة القانون الذي أصدره الملك حور محب، والذي سبقت الإشارة إليه، من أنه قد سن هذا القانون "بعد أن سهر الليالي والأيام يبحث جميع حالات الظلم في البلد"، وأنه جمع كتابة "فأخذ هؤلاء الكتاب الملفات وكتبوا ما قال صاحب

الجلالة بالحرف الواحد"، وكان يفرق فيما يصدر عن الملك من قرارات بين ما يعد قانونا وما لا يعد كذلك، ولم يكن من الجائز أن يصدر عن الملك قرار يخالف قانونا ولو كان هو الذي أصدره.



صورة لأحد ملوك مصر الفرعونية

### ثانيا : الوزير

يطالعنا منذ عصر الدولة القديمة منصب لعب شاغله، طيلة العصر الفرعوني، دورا بالغ الأهمية ألا وهو منصب الوزير، فالوزير كان على الدوام اليد اليمنى للملك في إدارة شئون البلاد، وفي البداية كان هذا المنصب محصوراً، على ما يبدو، في أفراد أسرة الملك الحاكم، وفيما بعد أصبح من يشغلونه أشخاصا لا تربطهم بالأسرة المالكة رابطة قرابة وفي عصر الدولة القديمة والدولة الوسطى لم يكن الملك يستعين إلا بوزير واحد، أما في عصر الدولة الحديثة فقد جرت العادة بالاستعانة بوزيرين، تتوزع الاختصاصات بينهما على أساس أقليمي، فأحدهما، وهو المقيم في طيبة، يشرف على المنطقة الممتدة من أقصى الجنوب إلى آخر حدود أسبوط شمالا، أما الثاني، وكان يقيم في هليوبوليس، فيشرف على الوجه البحري ومصر الوسطى حتى أسبوط.<sup>50</sup> وقد كان منصب الوزير منصبا له وزنه وخطره، يتضح ذلك من ألقا الوزير ونعوته ففي الدولة القديمة جرت عادتهم بأن يضيفوا إلى اسمه عبارة "له الحياة والصحة والسعادة"، وهي عبارة لم تكن تضاف إلا لأسماء الملوك والأمراء، كذلك كانت تستعمل في مخاطبته نفس العبارات الرسمية التي كانت تستعمل مع الملوك خاصة، فالناس لا يتكلمون إلى الوزير وإنما يتكلمون أمامه، وهم لا يكتبون إلى الوزير وإنما "يرفعون كتابهم إليه". وقد انتقلت إلينا كتابات دونها وزراء على جدران مقابرهم ضمنوها وصفا لمكاتنهم السامية وبيانا لما كانوا يقومون به من أعمال، وإذا نحن طالعنا هذه الكتابات أمكننا أن نتصور مدى أهمية هذا المنصب ومدى خطر من كان يشغله .

**سلطات الوزير:** اختصاصات الوزير كانت، كما هو واضح من المثالين السابقين، اختصاصات عديدة متنوعة، ورغم تعدد هذه الاختصاصات وتنوعها فإن من الممكن حصرها في بنود ثلاثة: اختصاصات إدارية، اختصاصات قضائية، وأخيرا اختصاصات تشريعية فالوزير هو، من ناحية أولى، رئيس الجهاز الإداري بأجمعه، وقد عرفت مصر منذ عصر الدولة القديمة نظاما بيروقراطيا تعددت فيه الوظائف وتنوعت وتفاوتت فيه درجات الموظفين، وقد أزداد النظام الإداري تشعبا وتعقيدا في عصر الدولة الوسطى وبخاصة في عصر الدولة الحديثة، وكانت الوظائف في تدرجها أشبه بالهرم وكان مكان الوزير في القمة منه، فكان الوزير يصدر أوامره إلى الموظفين ويتلقى منهم التقارير في كل شئون البلاد الوزير بوصفه رئيس الجهاز الإداري كان له الحق في تعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم عند الاقتضاء . كذلك كان الوزير يعد كبير القضاة وهو بصفته هذه يرأس محكمة عليا تختص بالفصل في القضايا الهامة، وفي تلك القضايا التي سبق الفصل فيها بواسطة محكمة أخرى ولم يلق الحكم الصادر فيها قبولا من المحكوم ضده، ويفخر الوزراء في نقوش مقابرهم بأنهم كانوا يحكمون بين الناس بالعدل . وفي الخطاب الذي وجهه نحو تمس الثالث إلى رخمارع عند تعيينه، إياه وزيرا يتكرر نصح الملك لوزيره بالتزام جانب العدل عند مباشرة القضاء، وفي بعض العصور كان يتدلى على صدر الوزير تمثال لمعت رمزا لوظيفته القضائية .

كذلك كان الوزير يتمتع ببعض السلطة التشريعية، يدلنا على ذلك ما جاء في نقوش مقبرة منتوحوتب من أنه كان يسنّ القوانين غير أن صاحب السلطة التشريعية هو الملك، والوزير لا يملكها إلا على سبيل التفويض منه، كذلك لا شك أن الوزير كان يتمتع ببعض الاختصاص التشريعي من حيث لزوم توقيعه على القانون الصادر من الملك ومن حيث ضرورة تسجيل هذا القانون في ديوان الوزير.



### ثالثا: الموظفون

تميزت مصر، خلال عصرها الفرعوني، بكثرة موظفيها، فمنذ عصر الدولة القديمة ونحن نشاهدهم منبثين في أرجاء الدولة يؤدون للملك مختلف الأعمال، تدلنا على ذلك ألقابهم التي تعبر عن نوع وطبيعة الأعمال التي كانوا يقومون بها، فمنهم من كانوا يلقبون "بمستشاري الأوامر مدينتهم، ومنهم من كانوا يلقبون "بالمشرفين على أشغال الملك) أو "المشرفين على المهام الملكية "وهؤلاء كانت وظيفتهم إدارة الأشغال العامة، ومنهم من كانوا يحملون لقب "المشرف على بيوت الضحية والتموين" وهؤلاء كانت مهمتهم جمع ضرائب الغلال والماشية. وهكذا، وقد تزايد عدد الموظفين في عصر الدولة الوسطى والدولة الحديثة بسبب اتساع نشاط الدولة وازدياد أعبائها.

وقد كان الموظفون يتفاوتون في أهميتهم ومركزهم تبعا لتفاوت أهمية الأعمال الموكولة اليهم، ولهذا كانوا يخضعون لنظام رئاسي متدرج، وكان الجهاز الوظيفي، كما سبق أن قلنا، أشبه ما يكون بالهرم، ففي القاعدة صغار الموظفين أو الكتبة وفي القمة الوزير، وبين الكتبة والوزير العديد من الرؤساء. ففي الدولة القديمة مثلا كان يقوم على رأس الكتبة و"المشرف" على الكتبة "رئيس كتبة"، كما كان يتوسط بين الكهنة ومشرفيهم "وكلاء مشرفين" و "مساعدو مشرفين" وإلى هؤلاء يضاف "الرجال الأول" و "الرؤساء" و"العظماء" و "الرفقاء" وغير ذلك من الرتب، وبالإضافة إلى كل هذا كان هناك لقب "رئيس الأسرار" وهو يقابل ما يسمى الآن بالمستشار كان المستشارون منبثين في كل فرع من فروع الإدارة.



## نظام الحكم في مصر القديمة :

**الناحية السياسية:** الفرعون هو صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية باعتباره إله يعبد والوارث الوحيد للأرض وكان الكهنة يشرفون على الشعائر الدينية حيث يطوفون بالبلاد لتثبيت هذه الطقوس وتعبيد الناس للفرعون وكانت لهم امتيازات كثيرة.

**الناحية الإدارية:** امتازت الإدارة في مصر القديمة بالتنظيم والتنسيق وكانت مقسمة إلى إدارة مركزية وأخرى محلية.

**الإدارة المركزية:** هي القصر الملكي و يشرف عليها الفرعون بنفسه فكانت تأتيه التقارير والشكاوى اليومية ليدرستها ويتخذ الإجراءات اللازمة يساعده الوزير الأول ومجلس العشرة والمجلس الخاص الاستشاري المتكون من المقربين وأعوان الفرعون ويقوم بتنفيذ هذه الخطة مجموعة من الموظفين مهيككين على شكل هرم مختارين على أساس الكفاءة ومن بين مهامهم إحصاء السكان الأراضي والحيوانات قصد جمع الضرائب وأحيانا كان الملك يقوم بنفسه بعملية المراقبة .

**الإدارة المحلية:** لشساعة البلاد قسم الملك البلاد إلى 40 مقاطعة على رأس كل منها موظف يعينه الملك أو حاكم القصر وكان موظف المقاطعات يلتزم بالتطبيق الصارم لتعاليم الفرعون . ووجد على مستوى القرى مجالس للحرفيين والكهان يترأسها أحدهم لكن دون أي سلطة .

**الناحية القضائية:** كان الفرعون هو القاضي الأول كما وجدة محاكم عدة تتولى الفصل في المسائل وكان القضاة موظفو الفرعون يصدرن الأحكام باسمه وهناك نوعان:

**القضاء العام :** يتولى الفصل في المسائل الناشئة بين الأفراد وهو على درجتين:

• الدرجة الأولى وهو محاكم المحافظات والإقليم .

• الدرجة الثانية على مستوى السلطة المركزية أو العليا المحكمة الاستثنائية بحيث كان بإمكان المتقاضى إذا لم يقتنع بالحكم الصادر من الدرجة الأولى أن يستأنف الحكم .

**القضاء الخاص :** محكمة الأشراف والنبلاء إذا كان أحد الخصوم غير عادي كالإداري أو من الأشراف يتولاها الفرعون بنفسه أو من ينوب عنه .

**الناحية الاجتماعية :** انقسم المجتمع في مصر القديمة إلى طبقتين هما:

**الطبقة العليا :** الحاكمة وعلى رأسها الفرعون والأشراف والنبلاء الذين يختار منهم الفرعون الوزراء والكهان والموظفين ليساعده في الحكم وكانت لهم امتيازات مالية ودينية وحملهم الألقاب السياسية ولا يخضعون للقضاء العام العادي ومنهم كذلك الجنود أكثرهم هم المرتزقة الذين منحت لهم نصيب من الأراضي لزراعتها والعيش منها .

**الطبقة الدنيا :** وهي عامة الناس أغلبهم من الفلاحين يعملون تحت رقابة الموظفين والفلاحون مرتبطون بالأرض فإذا بيعت بيعوا معها كوسائل للإنتاج ومنها كانت طبقة العبيد وهم غالبا ما يكونوا عبيدا بسبب الحروب أو تكون أمة .

## عن المطبوعة الجامعية : النظم السياسية في العالم القديم

من إعداد الدكتور : التجاني العمودي